التقرير ٤/ ٢٠٢٢

موجز لصانعي القرار

حوكمة الأراضي، والموارد الطبيعية، وتغير المناخ في المنطقة العربية

تأمين حقوق الأراضي والملكية للجميع

برنامج الموئل
لمستقبل حضري أفضل

LCPS المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

GLTN الشبكة الدولية لأدوات الأراضي

التقرير ٤/ ٢٠٢٢

حوكمة الأراضي، والموارد الطبيعية، وتغير المناخ في المنطقة العربية

حقوق النشر © برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ٢٠٢٢

يمكن نسخ هذا الإصدار كلياً أو جزئياً وبأي صورة من الصور للخدمات التعليمية أو غير الهادفة للربح دون تصريح خاص من مالك حقوق الطبع، بشرط الإشارة إلى المصدر. ولا يجوز استخدام هذا المنشور في إعادة بيعه أو في غرض تجاري آخر أياً كان دون الحصول على الإذن الخطي من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

رقم النظام الموحد : HS/028/22E (HS Number)

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)
صندوق بريد: ٣٠٣٠، نيروبي ١٠٠٠٠، كينيا
هاتف: ٣١٢٠ ٧٦٢ ٢٠ ٢٥٤+
فاكس: ٣٤٧٧ ٧٦٢ ٢٠ ٢٥٤+
www.unhabitat.org

إخلاء مسؤولية
لا تعبر التسميات المستخدمة أو طريقة عرض المعلومات في هذا الدليل، بأي شكل من الأشكال عن أي رأي للأمانة العامة للأمم المتحدة في المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها، أو فيما يتعلق بتعيين خطوط حدودها أو تخومها أو نظامها الاقتصادي أو درجة نموها. كما أن التحليلات والتوصيات الواردة في هذا الدليل لا تعكس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو مجلس إدارته.

شكر وتقدير
مدير مهام: أومبريتا تمبرا
المؤلف: منى خشن (مؤلفة رئيسية) وبترا سماحة (مؤلفة مساهمة).
المراجعون: كلاريسا أوجستينوس ، فتحي إجال ، رولان رياشي ، سينا شليمر ، أمبريتا تيمبرا ، وويلي زيمرمان.
الخبراء الاستشاريون: سلمى الصياد ، حبيب أيب ، لويزا يانسن ، ماركوس مونتوريو ، مارثا موندي ، ورامي زريق.
المساهمون في اجتماعات فريق الخبراء: ميريام عبابسة، صلاح أبوكشاوة ، ماكس عجل، كلاريسا أوجستينوس، مريم الجعجع ، ليلى النوري ، سمية عيادي معصري ، داون شطي، علي داودي ، أحمد الأطرش ، سعيد فاجوري ، فيونا فلينتان، فرناندو جارسيا، منى حرب، هبة الله خليل، خالد خوالدة، راجي معاصري، جوليانو مارتينيلو، أناليزا ماورو، ربيع وهبة، ويلي زيمرمان، رامي زريق.
الدعم الاداري: رنيا أبي حبيب ، والحبيب بن مختار ، ونيكولو بيدينو ، وهبة فكرى ، وماريان موانجي ، وإليونورا فرانشيسكا سيربي.
تحرير: أولو سار، ووايكليف أومانيا
تصميم: كونتنت خانة لخدمات التسويق وإدارة العلاقات العامة
صورة الغلاف: موئل الأمم المتحدة في اليمن
الشركاء الاستراتيجيون: الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) بجمهورية ألمانيا الاتحادية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)، والوكالة السويسرية للتعاون والتنمية (SDC).

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى قراءة التقرير الكامل لموئل الأمم المتحدة / الشبكة الدولية لأدوات الأراضي (GLTN) و المركز اللبناني للدراسات (LCPS) بعنوان "حوكمة الأراضي، والموارد الطبيعية، وتغير المناخ في المنطقة العربية" المتاح للتحميل من المواقع
www.unhabitat.org و www.arabstates.gltn.net و www.gltn.net

آثار تغير المناخ في المنطقة العربية

يتجلى تغير المناخ في المنطقة العربية في ارتفاع درجة الحرارة، وعشوائية وانخفاض مستويات هطول الأمطار، ومواسم جفاف مطولة، وارتفاع مستويات سطح البحر، وزيادة وتيرة وشدة ظواهر الطقس المتطرفة والكوارث الطبيعية. يختلف تأثير هذه الظواهر الطبيعية على مختلف أنواع الأراضي. فتتأثر الأراضي الزراعية بمزيج من العوامل المناخية، منها تقلب معدل سقوط الأمطار، وزيادة عدد موجات الجفاف، وارتفاع مستويات سطح البحر، وارتفاع درجات الحرارة، والفيضانات، وتدهور التربة، وتآكلها. كما تتأثر المراعي العشبية ومراعي تربية الماشية بظواهر المناخ الخطرة (مثل الجفاف، والفيضانات، والعواصف الثلجية). في حين تتأثر الواحات في المناطق القاحلة جدًا بنقص المياه وملوحة التربة. تعد الغابات والأحراج عرضة لخطر الجفاف وموجات الحر (مع زيادة خطر حرائق الغابات بسبب مواسم الجفاف المطولة).

كما ترفع العوامل من صنع الإنسان والمتعلقة بالإدارة غير المستدامة من هذه التحديات. وتشمل هذه العوامل الرعي الجائر في المناطق الريفية، والزراعة لأغراض التجارة التي تنطوي على الزراعة أحادية المحصول، والتوسع العمراني غير المخطط والمخالف للقانون، وإضفاء الطابع التجاري على موارد الأراضي وخصخصتها دون رقابة، وتنامي أسواق الأراضي والمضاربة بأسعار الأراضي مما يؤدي إلى تغيير خصائص التربة، وفقدان التنوع البيولوجي، وانخفاض نسبة نباتات الغابات والحشرات والحيوانات المحلية.

تؤدي الآثار المجتمعة للعوامل المناخية والفسيولوجية وللعوامل من صنع الإنسان إلى حدوث العديد من العمليات الإقليمية شديدة الارتباط بتدهور الأراضي، وخاصة تآكل التربة، وملوحة التربة، والتحات المائي، والتعرية بفعل الرياح. كما تشير التقديرات، في الوقت الحالي، إلى أن حوالي ٧٣٪ من الأراضي في المنطقة العربية تتأثر بتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي، مع ارتفاع هذه النسبة إلى ٩٢٪ في المناطق القاحلة جدًا التي تتميز بندرة موارد المياه ومحدودية الأراضي الخصبة. تغطي هذه التقديرات حوالي ١٣٠ مليون هكتار من المراعي المتدهورة لتربية الماشية[1].

وكما هو الحال في المناطق الأخرى، فإن الآثار غير المباشرة لتفاعل هذه العوامل في المنطقة العربية تنطوي على مخاطر جسيمة، تشمل انخفاض الرزق، وزيادة معدلات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والنزوح القسري، ومخاطر على صحة الإنسان، والنزاعات بشأن الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، والزيادة في عدم المساواة والظلم القائمان.

كما ترفع من قابلية نشوب النزاعات والنزوح القسري، وزيادة الهجرة. أفاد البنك الدولي أن ١٠٪-٢٠٪ من الهجرة من الريف إلى الحضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مرتبطة بالعوامل المناخية[2]. وأن الآثار على الأشخاص تؤدي إلى وتتسبب في نشوب منافسة على الوصول إلى الموارد المتاحة واستخدامها والتحكم فيها، بما في ذلك الأراضي الزراعية المنتجة، والمراعي، والمياه.

١ الاسكوا (٢٠١٦). تحييد تدهور الأراضي في المنطقة العربية - التحضير لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
٢ البنك الدولي (٢٠١٤). تغير المناخ والهجرة. أدلة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المصدر: UN-Habitat (٢٠٢٢)

تدهور الأراضي

تؤدي العمليات المترابطة التي يتسبب فيها الإنسان، المتعلقة بحوكمة الأراضي، إلى تدهور الأراضي في المنطقة العربية. بينما يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم المشكلة. أما في المناطق الرعوية، يؤدي الرعي الجائر الذي يحدث نتيجة للإفراط في التخزين إلى تقليل التنوع في أنواع النباتات وخفض القدرة الاستيعابية للمراعي. تعمل الأساليب الجديدة للاستجماع التي تنطوي على نقل الحيوانات بالشاحنات إلى الأراضي الخصبة على تسريع وتيرة تدهور الغطاء النباتي بسبب تدفق قطعان كبيرة إلى المراعي في وقت قصير. وتؤدي التهيئة واسعة النطاق للأراضي الزراعية من أجل الزراعة الآلية تحت مظلة الزراعة أحادية المحصول إلى إزالة الغابات. تمارس التقنيات الزراعية غير الملائمة وممارسات استخدام الأراضي غير المناسبة ضغطًا إضافيًا على أراضي الرعي المتاحة، مما يؤدي إلى تسريع وتيرة تدهورها، مما يؤثر على سبل عيش الرعاة في كثير من أجزاء المنطقة.

كما أن النمو العمراني غير الخاضع للرقابة، وكتم التربة، والإغراق المكشوف، وإلقاء القمامة في العراء، وتغيير استخدام الأراضي من الدوافع الرئيسية لتدهور الأراضي في المنطقة، ومع تأثر النظم الزراعية وسبل العيش بتداعيات سلبية. يؤدي انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية، وانعدام الرعي المجتمعي إلى تسريع وتيرة تدهور الغابات. توجد آثار سلبية للتسرب وسوء إدارة المياه على إنتاجية الأراضي الزراعية، ولا سيما في المناطق الزراعية الإيكولوجية (المناطق البعلية). يؤدي سوء قرارات وتدخلات إدارة الأراضي إلى تفاقم تحديات تدهور الأراضي.

في العقدين الماضيين، اتخذت البلدان العربية تدابير عملية على مستويات متفاوتة وبتركيزات مواضيعية بهدف تجنب تدهور الأراضي، والحد منها، وترميمها. ولتعزيز الاستجابة لإدارة أكثر استدامة للأراضي، يدعم خبراء الأراضي تعزيز الحوكمة التشاركية للأراضي بهدف منع تجزئة الأراضي الزراعية، وتعزيز إيكولوجية الزراعة، والبناء على المعارف التقليدية المعنية بتعزيز إدارة المراعي.

المصدر: محمد تهامي (٢٠٢٠)

النزاعات على استخدام الأراضي والموارد الطبيعية

عادة ما تتسم سبل عيش المجتمعات الرعوية في المنطقة العربية بالمرونة والتنقل بين فصلي الجفاف والأمطار. إن العلاقة التكافلية التي يأسسونها مع المزارعين على طول طريق سفرهم عادت على مر التاريخ بالمنفعة المتبادلة، ولكنها لم تكن سلمية دائمًا بسبب التعدي المعتاد من الحيوانات علي حقول المحاصيل، والتسلل إلى المناطق المزروعة الموجودة على الطرق الرعوية. تكثر النزاعات بين المزارعين والرعاة حول الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها في البلدان العربية حيث لا يزال الرعي مصدرًا مهمًا لسبل العيش.

يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذه النزاعات، مما يتسبب في الإخلال بالتقويمات والحقوق المعترف بها عادة من قبل المزارعين والرعاة. ويكمن السبب الجذري لهذه المشكلة في فشل تنظيم الأراضي وعدم كفاية عمليات تحويل استخدامات أراضي المراعي والمناطق الرعوية والغابات. ويؤدي الافتقار إلى آليات واضحة لحوكمة الأراضي في السياقات المعرضة لخطر تغير المناخ إلى زيادة حدة المنافسة القائمة على الموارد الطبيعية بين مختلف الفئات. وفي بعض الحالات -على سبيل المثال، حالة غرب كردفان في السودان - يؤدي الاستيلاء الخاص على الأراضي العامة والموارد الطبيعية لغرض استخراج هذه الموارد إلى تعطيل سبل العيش الريفية والرعوية، وتوسيع نطاق التفاوتات الاجتماعية فيما يخص الوصول إلى هذه الموارد، وزيادة احتمالات نشوب صراعات اجتماعية وسياسية.

وتماشيًا مع المناقشات الدائرة على المستوى العالمي، تعترف جماعات الرعاة في المنطقة العربية بالدور الإيجابي للرعي المستدام. ويتجلى هدف تحسين إدارة المراعي وتأمين حيازة الأراضي وتحسينها في المحاولات التي تبذلها بعض البلدان لرسم خرائط للممرات الرعوية، وتعيين حدودها، وحمايتها، وتنظيمها. على الرغم من أهمية هذه الجهود، إلا أنها لا تكفي لحماية حقوق الحيازة للرعاة. وثمة حاجة إلى سياسات متكاملة للأراضي تعترف بقدرات الرعاة العالية على التكيف مع تغير المناخ ومعارفهم القيمة، وإلى بذل جهود لضمان مشاركتهم في رسم الخرائط الموضحة للحقوق في الأراضي من أجل التقليل من النزاعات على الأراضي، والتي من المرجح أن تزداد وتيرتها ونطاقها في ضوء أزمة المناخ. لا تزال البحوث المتعلقة بهذا الموضوع في المنطقة العربية محدودة، ومن ثم فإنها تستحق إعطاءها الأولوية.

المصدر: ليفي مئير كلانسي (١٨ . ٢)

مصادرة الأراضي والنزوح

تؤدي عمليات شراء الأراضي على نطاق واسع، وكذلك الاستحواذ على الأراضي والمياه، إلى مصادرة ممتلكات أصحاب الحيازات الصغيرة والفئات الضعيفة الأخرى، مما يجبرهم على الخروج من أراضيهم. ونحن نشهد اندثارًا للممتلكات الخاصة الصغيرة الحجم في العديد من البلدان وخصخصة للأراضي المشاع وتسييجها. يؤدي التوسع الكبير في الزراعة التجارية والاستيلاء المتزايد على الأراضي والموارد لغرض تنفيذ مخططات التخفيف من آثار تغير المناخ - وهي ظاهرة تعرف باسم الاستحواذ الأخضر - إلى نزوح أصحاب الأراضي ومستخدميها المستضعفين. وتزداد حدة المشكلة عندما تكون حقوق الأراضي غير محمية أو غير معترف بها وحين تكون الأراضي والموارد الطبيعية خاضعة لإدارة ضعيفة ومعرضة للتأثر بتغير المناخ والمخاطر ذات الصلة بالمناخ.

علاوة على ذلك، تعد المنطقة العربية عنصرًا محوريًا في المناقشات الدولية بشأن الهجرة ونزوح السكان الناجم عن عوامل متعددة، من بينها الصعوبات الاقتصادية والاضطرابات السياسية والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية.

يعتبر الوصول الآمن إلى الأراضي وأمن الحيازات واستثمارات البنية التحتية التي تستهدف المناطق الريفية والمناطق الحضرية الفقيرة أمورًا ذات أهمية بالغة بالنسبة للمجتمعات الريفية الزراعية التي تعتمد على الأراضي في كسب رزقها. تأمين الحيازة يقلل من قابليتهم للتأثر بالصدمات المناخية والفقر، كما تعزز موقفهم إزاء الجهات الفاعلة الأقوى. وتعد استراتيجيات التعويض وإعادة التوطين وإعادة توزيع الأراضي استراتيجيات ذات أهمية كبيرة في المناطق المعرضة للمخاطر المناخية، شريطة أن يتم التفاوض على هذه المخططات مع السكان المتضررين وأن يقبولها. ومع ذلك، من الصعب إيجاد مبادرات إقليمية ناجحة في هذا الصدد.

المصدر: أليكس أزاباتشي (٢٠١٩)

التوسع العمراني الفوضوي

لقد فاقت وتيرة النمو السكاني الحضري وحجمه في المنطقة العربية قدرات معظم الحكومات على تخطيط البنية التحتية وإنشائها وتوسيعها، وتقديم الخدمات العامة، وضمان السكن اللائق للجميع. ونتيجة لسوء استخدام الأراضي وعدم وجود أطر تنظيمية حديثة لتوجيه النمو العمراني، تعدت المستوطنات العمرانية بشكل غير رسمي على الأراضي العامة، والمناطق الزراعية شبه الحضرية، والغابات، والأراضي الحرجية، وكذلك على المناطق المنخفضة وغيرها من المناطق المعرضة للمخاطر المناخية غير المناسبة للاستيطان البشري. وفي العديد من المدن العربية، تعيش الفئات الضعيفة، بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون الريفيون الفقراء، في مناطق معرضة لخطر الفيضانات.

تبين الأدلة التجريبية المستقاة من المنطقة أن الأغنياء قد تعدوا أيضًا على المناطق المعرضة للمخاطر الطبيعية، ولا سيما المناطق الساحلية ودلتا الأنهار التي يجري تسليعها وتسويقها على نحو متزايد كوجهات ترفيهية. وبذلك يكون الفقراء هم الأكثر عرضة للمخاطر الطبيعية والمناخية. وليس من الأسهل على الأغنياء التعافي من الكوارث المناخية فحسب، بل إنهم أيضًا في وضع أفضل بكثير يمكنهم من تنفيذ تدابير وقائية لحماية ممتلكاتهم وتقليل خسائرهم إلى أدنى حد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأغنياء أقل عرضة لتهديدات الإخلاء والاضطرار إلى الانتقال إلى أماكن جديدة نظرًا لقوتهم وعلاقاتهم.

يتطلب تحسين السلامة من مخاطر المناخ تخطيطًا عمرانياً سليمًا وإدارة رشيدة لمخاطر الكوارث. وقد اتخذت بعض المدن العربية خطوات عملية في هذا الصدد. ومع ذلك، ما زال أمام القائمين على إدارة المدن الكثير للقيام به لتوجيه التوسع العمراني بعيدًا عن المناطق المعرضة للخطر وحماية المواقع الطبيعية ذات الأهمية العالية من الاستخدامات الضارة. وتشمل القضايا الرئيسية التي ينبغي أن يركز عليها القائمون على إدارة المدن، مراجعة أطر تخطيط استخدام الأراضي القائمة والتي توجه التنمية العمرانية، وتقييم كيفية تأثر مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية بالكوارث الطبيعية، ومراجعة النظم الضريبية القائمة على الأراضي العمرانية الشاغرة، ودراسة إمكانية التكثيف العمراني لبعض المناطق العمرانية، إلى جانب اعتماد تقسيم الأراضي إلى مناطق على أساس شامل للجميع، ووضع سياسات عادلة للحماية البيئية والاجتماعية تدعم التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

التوصيات

تؤكد نتائج تقرير «حوكمة الأراضي والموارد الطبيعية وتغير المناخ في المنطقة العربية» أن تغير المناخ، وهو التحدي الأكبر الذي نواجهه في القرن الواحد والعشرين، يؤثر على الأراضي والموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية في المنطقة العربية، فضلاً عن أثره الخطير على الأشخاص وقدرتهم على الحفاظ على سبل عيشهم. وتعد الحوكمة الرشيدة للأراضي وضمان حيازتها أمران أساسيان للتنمية المستدامة في سياق تغير المناخ. ويوصي التقرير بما يلي:

- وضع أهداف وطنية خاصة بتحييد أثر تدهور الأراضي في ضوء مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالأراضي والالتزام بها ومتابعة تنفيذها وإعداد التقارير بشأنها، وذلك في سبيل التخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ والتكيف معها ووقف تدهور الأراضي أو عكس مساره.
- اتباع نهوج شاملة ومتعددة الأبعاد تهدف إلى حماية النظم الإيكولوجية المنتجة والخدمات التي تقدمها، وتعطي الأولوية في الوقت نفسه لأمن البشر واستقرارهم.
- اعتماد تنظيم الأراضي وتخطيط استخدامها على نحو مستدام كأدوات رئيسية للاستجابة للقضايا البيئية المُلحة، وكذلك كأدوات رئيسية لوقف تدهور الأراضي والمراعي والغابات وتوجيه التوسع العمراني.
- تعزيز التوسع العمراني المستدام والقادر على الصمود أمام تغير المناخ من خلال التخطيط العمراني/المكاني الحساس للمناخ وإدارة مخاطر الكوارث لضمان سلامة المراكز العمرانية من المخاطر المناخية.
- استصلاح الأراضي المتدهورة لتعزيز إنتاج الغذاء، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي وضمان حياة أفضل للجميع.
- ترسيخ وضمان التنفيذ الفعال للتدابير الوقائية الاجتماعية والبيئية الرامية إلى حماية سبل العيش وحقوق الحيازة للمتضررين من البنية التحتية واسعة النطاق ومشاريع «الاستيلاء الأخضر» (على سبيل المثال، صغار المزارعين واللاجئين) ضد عمليات الإخلاء القسري.
- تأمين حقوق حيازة الأراضي لضمان المشاركة الفعالة لجميع الأشخاص في العمل المناخي. ويمكن تحقيق ذلك، على سبيل المثال، من خلال الاستثمار في تدخلات التكيف مع المناخ لضمان الاستدامة طويلة الأجل لاستخدام أراضيهم ومواردهم الطبيعية، بما يشمل الحفاظ على البيئة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والحد من تدهور الأراضي أو عكس مساره.
- دعم النظم الرعوية وحمايتها من خلال وضع قوانين رعوية لتنظيم الرعي وتعيين حدود المناطق الرعوية وكذلك إضفاء الشرعية على النظام العرفي، بما يشمل الاعتراف بالقانون العرفي في المحاكم، وإنشاء مراكز توزيع المياه وزراعة الأعلاف المحلية. وينبغي تنويع سبل عيش الرعاة وتكميلها لجعلهم أكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات والأخطار المناخية ولتجنب الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية.

التوصيات

- احترام علاقات حيازة الأراضي العرفية بين المارعين والرعاة وإضفاء الطابع الرسمي عليها، وتعزيز آليات تسوية النزاعات، وتأمين مجموعة من الخدمات لتعزيز رفاهية الرعاة وإنتاجيتهم وأمنهم.
- دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وحمايتهم من خلال تحسين قدراتهم، وتمكينهم من الحصول على البذور والأدوات والمنتجات، والحصول على الائتمانات، والوصول إلى الأسواق لتعزيز المنافسة العادلة في مجال الزراعة بينهم وبين أصحاب الأراضي الكبيرة والصناعية.
- حماية الممرات الرعوية وترسيم حدودها وتنظيمها من أجل تحسين إدارة استخدام الأراضي وتسوية النزاعات.
- الاعتراف بالنظم القائمة لتنظيم الأراضي سواء العرفية أو المشاعية وتحسينها لجعلها أكثر ملاءمة لمواجهة تحديات المجتمعات الحديثة الناجمة عن تغير المناخ.
- اعتماد نُهُج ملائمة للغرض وقادرة على الصمود أمام تغير المناخ فيما يخص إدارة الأراضي لتعزيز الحلول العملية الخاصة بأمن الحيازات وإدارة استخدام الأراضي.
- تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية العادلة التي تستخدم في النظر الي الحيازات القائمة والعلاقات الاجتماعية، والسعي نحو إيجاد نهوج مبتكرة للتوفيق بين القوانين العرفية والتشريعية، وتأمين اتفاقات حيازة الأراضي العرفية، وحماية حقوق المرأة في الأرض لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمكين الاستجابات الفعالة لتغير المناخ.
- تبني حوكمة متعددة المستويات (الحكومات القطاعية والمحلية والبلدية والجهات الفاعلة غير التابعة للدول) استجابةً للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.
- إشراك الأطراف المعنية المحلية، بما فيهم المتخصصين في مجال الأراضي، والمسؤولين الحكوميين، وقادة المجتمعات المحلية، والزعماء الدينيين والتقليديين، والشباب، والباحثين، والممثلين على مستوى القاعدة الشعبية، وأعضاء الأوساط الأكاديمية، لتحقيق حوكمة الأراضي وتحسينها، وتأمين الحقوق في الأراضي، والنهوض بتحييد أثر تدهور الأراضي واستصلاحها.
- التعلم من الاتفاقات العرفية الحالية لحيازة الأراضي التي تتسم بالفعالية والشمول والمعنية بتقاسم الموارد الطبيعية وحل النزاعات، واستكشاف اتفاقات مبتكرة جديدة لحيازة الأراضي المشاعية لضمان حقوق الأراضي.
- تعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي. يتطلب ذلك بناء علاقات تعاونية رأسية وأفقية بين مختلف الفئات. وينبغي تأهيل الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية في مجال الأراضي وتمكينها وربطها ببعضها البعض لتقود الحوكمة المستدامة للأراضي والإجراءات المناخية في مجتمعاتها وبلدانها. ويمكن للمنظمات الدولية أن تؤدي دورًا رئيسيًا في دعم إنشاء هذه الشبكات وتيسيرها، وكذلك في بناء قاعدة معارف قائمة على نهج تنازلي من القمة إلى القاعدة وتصاعدي من القاعدة إلى القمة مع مواصلة تأدية دورها كطرف تنظيمي يدعو للاجتماعات ويضمن توصيل جميع الأصوات.

رقم النظام الموحد: HS/028/22E (HS Number)

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
موئل الأمم المتحدة
صندوق بريد: ٣٠٣٠، نيروبي ١٠٠، كينيا
هاتف: ٣١٢٠ ٧٦٢ ٢٠ ٢٥٤+
فاكس: ٣٤٧٧ ٧٦٢ ٢٠ ٢٥٤+

www.unhabitat.org

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بنا:
الأمانة العامة للشبكة الدولية لأدوات الأراضي
بتيسير من موئل الأمم المتحدة
صندوق بريد: ٣٠٣٠، نيروبي ١٠٠، كينيا
هاتف: ٥١٩٩ ٧٦٢ ٢٠ ٢٥٤+
فاكس: ٤٢٥٦ ٧٦٢ ٢٠ ٢٥٤+
البريد الإلكتروني: unhabitat-gltn@un.org

www.gltn.net

برنامج الموئل
لمستقبل حضري أفضل

LCPS المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

GLTN الشبكة الدولية لأدوات الأراضي